

كلمة

سعادة وكيل وزارة التجارة والصناعة
في الدورة الثانية عشر لمؤتمر
الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد)
خلال الفترة من 20-25 إبريل 2008 م
أكرا – غانا

سعادة الرئيس

السادة الوزراء

السادة أعضاء الوفود المحترمين

السيدات والسادة :

أود في البداية أن أتقدم باسمي ونيابة عن زملائي أعضاء وفد دولة الكويت بخالص التهنية لسعادتكم لانتخابكم رئيساً لاجتماعات الدورة الثانية عشر لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وإلى السادة أعضاء المكتب الموقرون ، متمنياً للجميع التوفيق في مهامهم . وأني على ثقة بأن رئاستكم للاجتماع ستسهم في الوصول إلى نتائج مثمرة ، كما لا يفوتني بأن أتقدم بالشكر والعرفان إلى حكومة غانا وشعبها الكريم لاستضافتهم هذا المؤتمر مشيداً بحسن التنظيم ومتمنياً لهم كل التقدم والازدهار ، وأن تسود روح المحبة والتعاون بين الشعوب على جميع الأصعدة والمجالات.

كما أود أن أؤكد على دعم دولة الكويت لدولة قطر الشقيقة في استضافتها للمؤتمر الوزاري الثالث عشر لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وذلك أيماناً منا بقدرات وإمكانات دولة قطر الشقيقة على تنظيم مثل هذه المؤتمرات والى النجاحات التي حققتها في هذا المجال .

السيد الرئيس :

ينعقد مؤتمرنا الثاني عشر ونحن في بداية الألفية الثالثة ، ولا يخفي عليكم أن معظم الدول النامية تعاني من أزمات أثرت في انخفاض مستوى النمو الاقتصادي وارتفاع مستوى البطالة والفقر وانتشار الأمراض والتصحر بالإضافة إلى العجز في الميزان التجاري وارتفاع أسعار النفط والذي أثر بشكل سلبي كبير في اقتصاديات الدول النامية والأقل نمواً . كما ساهم غلاء الأسعار وارتفاع نسبة التضخم والبطالة والفقر في تفاقم المشكلة ، وفي المقابل فإن معظم الدول المتقدمة قد حققت مكاسب كبيرة نتيجة لهذه الأزمات .

أن ما تمخض عن جولة الأورجواي من التوقيع على اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية في ابريل 1994م كان بهدف رفع مستويات المعيشة وضمان استمرار النمو في حجم الدخل الحقيقي والطلب الفعال وزيادة الإنتاج وانسياب حركة التجارة

الدولية والاستخدام الأمثل لموارد العالم، إضافة إلى بذل الجهود الايجابية لتأمين حصول البلدان النامية وخاصة الأقل نمواً على نصيب من التجارة الدولية . إلا أن معظم البلدان النامية والتي سعت في سبيل الاندماج في النظام التجاري والمالي العالمي لم تحقق الاستفادة المرجوة ، بل أدى ذلك إلى المزيد من المشاكل الاقتصادية التي أثرت في زيادة حجم التباعد بين الدول المتقدمة والدول النامية .

لذا فأنني أدعو الدول المتقدمة ومن خلال هذا المؤتمر أن تقوم بتقديم كافة المساعدات الفنية والمالية للدول النامية بالإضافة إلى رفع كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية أمام صناعات الدول النامية ، وإلى المساهمة في نقل التكنولوجيا والاستثمار الحقيقي إلى هذه الدول حيث أنه سيعود بالفائدة على الأسرة الدولية قاطبة ويحقق تبادلاً متوازناً وعادلاً للمنافع فيما بين دول العالم ويجنبها الأزمات الاقتصادية التي تحدث بين الحين والآخر . كما أنني أناشد الدول المتقدمة بأن تقوم بإبداء مرونة كبيرة بتوفير احتياجات الدول النامية والأقل نمواً حتى تتمكن من اللحاق بركب الدول المتقدمة من خلال موائمة أنظمتها الاقتصادية مع أحكام وقوانين منظمة التجارة العالمية .

أن ما تواجهه الدول النامية والدول الأقل نمواً من مشاكل اقتصادية معقدة ، قد ازدادت تعقيداً في ظل العولمة والنظام العالمي الجديد ، حيث تنقصها الإمكانيات المادية والفنية التي تحظى بها القوى الدولية الكبرى دون غيرها ، لذلك فأننا نتمنى على الاونكتاد أن يمد يد المساعدة لتذليل الصعوبات التي تعترض جهود الدول النامية في مواجهة العولمة حتى يتسنى لها الاندماج في الاقتصاد العالمي الجديد من خلال تحسين فهم دور الاستثمار الأجنبي المباشر وبناء القدرات التكنولوجية ، وإضفاء الطابع الدولي على المشاريع واعتماد ما تجده مناسباً لتحقيق ذلك .

السيد الرئيس :

أن دولة الكويت تؤكد على أهمية التعاون فيما بين البلدان النامية والمتقدمة ، وكذلك ضرورة تقديم كافة الدعم والمساعدة للدول النامية من أجل النهوض بأقتصاديات تلك الدول . فالكويت لا تألوا جهداً في تقديم المساعدات المالية للدول النامية من خلال الصندوق الكويتي للتنمية منذ إنشائه في عام 1961 بهدف مساعدة حكومات تلك الدول على اجتياز كافة الصعوبات التي تواجهها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والارتقاء بشعبها لتحقيق وضع اقتصادي أفضل ، حيث استطاع الصندوق تقديم المساعدة خلال الفترة الماضية لعدد (101) دولة معظمها لا تتواجد فيها سفارات لدولة الكويت، وتم التركيز على القطاعات الاقتصادية الأساسية كالزراعة والنقل والاتصالات والكهرباء والصرف الصحي والمشروعات الصناعية .

أن دولة الكويت تقوم في الوقت الحاضر بتغيير وتحديث قوانينها الاقتصادية والتجارية بما يتلاءم مع متطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي وبما يحقق روح التعاون فيما بين الدول النامية والمتقدمة . حيث قامت بإقرار قوانين تتعلق بحقوق الملكية الفكرية و الاستثمار الأجنبي و المنافسة ، إضافة إلي التوجه لإقرار قانون بإنشاء هيئة سوق المال لما له من أثر في تعزيز مكانة دولة الكويت كمركز تجاري ومالي إقليمي وعالمي .

السيد الرئيس:

إن التحولات التي ألمت بالعالم اليوم أدت إلى العديد من المتغيرات شملت جوانب عديدة من الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتشريعات والتكنولوجيا ، وقد اتسمت هذه المتغيرات العالمية بالسرعة ، وتراوحت أثارها ما بين السلب والإيجاب ، وإن الخطوة الأولى نحو التعامل مع المتغيرات العالمية هي بمواجهتها من خلال تحديد الأهداف المطلوبة ووضع الاستراتيجيات المناسبة ، وتحديد السياسات اللازمة ، مما يتطلب مرونة بالخطط والبرامج والتركيز على تنمية وبناء الموارد البشرية .

السيد الرئيس :

إن المتغيرات العالمية أدت إلى ظهور مصطلحات جديدة لعل أهمها العولمة ، حيث خرج هذا المصطلح للتداول أواخر القرن الماضي وبداية الألفية الثالثة ، وهو يعني في أبسط معانيه سرعة عملية التواصل بين الدول والشعوب حيث ثورة الاتصالات والتي أصبح العالم فيها قرية صغيرة . كما أن أفضل مثال حي على العولمة وتطبيقاتها هي منظمة التجارة العالمية ، والتي أصبحت حكومة العالم الاقتصادية وبلغ عدد أعضائها 152 دولة ، وانعكس ذلك في زيادة عدد الشركات العالمية والتي تسير حركة التجارة والأعمال اليوم . ولا شك بأن استعراض بعض تجارب الدول في التعامل مع المتغيرات العالمية أدت إلي تميزها عالميا وبالتالي أصبحت مثالا يحتذى به في سرعة التعامل والاستفادة من المتغيرات العالمية .

السيد الرئيس :

إن الانطلاقة الحقيقية لتحقيق أهداف الألفية الثالثة للتنمية المتفق عليها دوليا هي في تبني أجندة الدوحة ، والتي يمكن أن تساهم في التنمية المستدامة طويلة

الأجل للدول النامية ، وهذا يتطلب ضرورة تنسيق المساعدة الفنية المقدمة من قبل المنظمات الدولية والإقليمية بما فيها المقدمة من قبل الدول المانحة المتعلقة بقضايا النفاذ إلى الأسواق للمنتجات الزراعية وغير الزراعية ، والتجارة في الخدمات ، المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية ، التجارة والبيئة ، جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة ، ومساعدة الدول النامية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية .

السيد الرئيس :

إن التحديات التي تواجهنا اليوم أصبحت متعددة والفرص المتاحة للاستفادة من المتغيرات كبيرة ، وفي هذا المجال أود أن أقدم بعض المقترحات التي يمكن بحثها وتحليلها وتبسيط الضوء عليها لكيفية خلق تلك الفرص ، ويمكن إيجازها بالتالي :

أولاً: تحسين أداء القطاع العام وذلك خلال ما يلي :

- 1- مرونة خطط التنمية والاستراتيجيات المتبعة في برنامج عمل الحكومة.
- 2- إدارة المرافق الحكومية بنظرة القطاع الخاص ودراسة إمكانية تخصيص بعضها .
- 3- العمل على تبسيط الإجراءات من خلال تطبيق مفهوم الحكومة الالكترونية.
- 4- ابتكار آليات ونظم جديدة للتحفيز وتحويل العمالة الوطنية من القطاع العام إلى القطاع الخاص.
- 5- الاهتمام بالعمالة الفنية والصناعية من خلال الاهتمام بمخرجات التعليم أسوة بالدول المتقدمة.
- 6- تهيئة البنية التحتية وموائمة التشريعات والنظم مع المستجدات العالمية وذلك لخلق المناخ المناسب للتنمية الاقتصادية.
- 7- دراسة ورصد المتغيرات العالمية وذلك لوضع الخطط والاستراتيجيات المناسبة لها .
- 8- توجيه الفوائض المالية للاستثمار في الداخل وتشجيع الاستثمار الأجنبي لتنويع مصادر الدخل .

ثانياً: تفعيل دور القطاع الخاص وقطاع الأعمال لخلق فرص جديدة من خلال ما يلي :

- 1- تكامل الأسواق بين دول جنوب جنوب .
- 2- الإسراع في إقامة مناطق تجارة حرة بين دول جنوب جنوب والجنوب شمال كأسواق واعدة وكذلك كأسواق للمال والاستثمار وتسويق المنتجات الصناعية .
- 3- تشجيع التكتلات والاندماجات المالية والاقتصادية الإقليمية .
- 4- تعظيم الاستفادة من العضوية في منظمة التجارة العالمية من خلال النفاذ إلي الأسواق ، وتحرير التجارة فيما بين دول جنوب جنوب ودول العالم بما يعود على المجتمعات بالفائدة .
- 5- التوسع في إنشاء الشركات المشتركة وذلك للحصول على التكنولوجيا والمعرفة الفنية ، مما يتطلب معه توفير تشريعات ونظم فاعله وصارمة لحماية حقوق الملكية الفكرية .
- 6- الاهتمام بالصناعات ذات الميزة النسبية والتي يمكن إن تنافس بها الدول النامية وفتح أسواق الدول المتقدمة أمامها.

السيد الرئيس :

إننا نجتمع في هذا المؤتمر من أجل البحث في سبل التعاون فيما بين دول العالم وذلك للوصول إلي رفاهية الإنسان والارتقاء به سواء على المستوى الاقتصادي والاجتماعي ، ولا شك إن هناك دورا مهما ورئيسيا لمنظومة الأمم المتحدة يتمثل في تعزيز وتشجيع التعاون الدولي من أجل رفع مستوى التنمية الاقتصادية في الدول ، ومن خلال تفعيل وكالات الأمم المتحدة والصناديق والبرامج التابعة لها. كما إن إرساء مفاهيم واطر جديدة تسهل وتنظم حركة التجارة والاقتصاد في منظومة عالميه سيساهم في تضيق الفجوة فيما بين الدول المتقدمة والدول النامية.

وفي الختام أتمنى أن يتكلل مؤتمرنا هذا بالنجاح في تعزيز التعاون البناء والتنسيق فيما بين دول العالم للإسهام في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وزيادة رفاهية المجتمعات وخلق بيئة ملائمة للإنسان .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...